الزكاة، إعادة توزيع الدخل والفقر في الجزائر.

Zakat, income redistribution and poverty in Algeria.

قورصو فسيان فريد[1]*، بن لحسن الهواري[2].

[1] جامعة وهران (2) محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر.
farid.korsofeciane@univ-usto.dz

[2] جامعة وهران (2) محمد بن أحمد وهران، الجزائر، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر.
benlahcene2001@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/01/23 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/22 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

الملخص

يتفق الكثير من الباحثين أن للزكاة أثر مباشر في تحقيق عدالة توزيع الثروة واجتثاث الفقر وأسبابه من خلال أداة دوريتها التي تعمل على إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، وذلك من خلال اقتطاع جزء من دخول الأغنياء وثرواتهم واعطائها للفقراء. حيث أن من أهداف الزكاة، ألا يكون في المجتمع الإسلامي ثراء فاحش إلى جواره فقر مدقع؛ فهي في هذا الجانب تعمل على توفير الحاجات الأساسية لمستوى عيش لائق للفئة الفقيرة، كما تعمل على إخراج هذه الفئة من دائرة الفقر إلى زمرة الأغنياء المالكين.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الزكاة، إعادة توزيع الدخل.

تصنيفات JEL: D31,D33,E01,H23

Abstract: Many researchers agree that Zakat has a direct impact on achieving justice in the distribution of wealth and eradicating poverty and its causes through its periodic tool that works to redistribute wealth between the rich and the poor, by deducting a portion of the income and wealth of the rich and giving it to the poor. One of the objectives of Zakat is to prevent excessive wealth in Islamic society alongside extreme poverty. In this regard, it works to provide the basic needs for a decent standard of living for the poor class, and it works to move this class out of the circle of poverty and into the group of wealthy owners.

Keywords: poverty, Zakat, Income redistribution.

JEL Classification codes : D31, D33, E01, H23

* المؤلف المرسل: قورصو فسيان فريد، البريد الإلكتروني: farid.korsofeciane@univ-usto.dz

مقدمة:

اقترن مفهوم الفقر بمشكلة التفاوت في توزيع الدخل وهذا في معظم الادبيات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل اتساع فجوة التفاوت في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء، و رغم قدم هذه المشكلة و تواجدها في كل زمان ومكان ، إلا ان وجودها بشكل معقول امر مقبول، بحيث لا يمكن فرض المساواة التامة في الدخل بين الأفراد، كما دعا البعض، بل هو امر طبيعي لأن مثل هذه المساواة قد تؤدي إلى إحباط همم العاملين وكبح مواهبهم وإبداعاتهم، مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج الكلي وبالتالي تراجع الدخل الوطني ، ولكن الامر الذي يثير القلق هو التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، والذي أدى إلى تركيز الثروة في يد فئة قليلة، بينما تحصل الغالبية العظمى من السكان على حصة ضئيلة وهذا ما يسبب صراعات بين الطبقات ويؤدي إلى التفكك الاجتماعي.

وقد جاءت جميع الأديان لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، وتقديم السبل التي يمكن من خلالها معالجة هذه الفوارق وتكوين مجتمعات أكثر عدالة، فالإسلام، يقر بمبدأ التفاوت والتمايز بين الأفراد في القدرات والمواهب، حيث يقول الله تعالى:﴿ **أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ**﴾ سُورَةُ الزُّخۡرُفِ الآية (32)، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بعديد الوسائل لحل مشكلة التفاوت في توزيع الدخل و الثروة، كالوقف، الصدقات التطوعية، الميراث، وغيرها من الوسائل وتبقي الزكاة من اقوى الحلول العملية التي اثبتت نجاعتها لما تحمله هذه الشعيرة من حلول، غفلت عنه الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

وبم أن الجزائر واحدة من عديد الدول التي تعاني من هذه المشكلة، ومن اجل تفعيل الزكاة و استغلال هذه الشعيرة الدينية في إطار مؤسساتي منظم و متوافق مع الأنظمة الحديثة و التطبيق العملي من المنظور الاقتصادي ، تم إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 و أُعْقِبَ ذلك بمرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 03 مايو سنة 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف و الزكاة وتحديد قانونه الأساسي، الامر الذي يدل على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بهذه الشعيرة و إعطاءها الصبغة القانونية حتي يتسنى لها العمل بكل اريحية و بكل شمولية، ومن هنا نطرح إشكالية الورقة البحثية كتالي:

كيف يمكن أن يكون للزكاة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، تأثير إيجابي على إعادة توزيع الدخل ومكافحة الفقر في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الزكاة التي يمكن لها أن تنهض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحد من مشكلة الفقر، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروات بين فئات وتصحيح هيكله إذا ما تم تفعيلها كأداة جديدة من أدوات السياسة المالية من خلال التطبيق العملي، في إطار مؤسساتي منظم، يتماشى مع الاحتياجات الحديثة.

أهداف الدراسة:

-إبراز دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة من اجل التقليص من فجوة التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء بهدف التخفيف من ظاهرة الفقر في الجزائر.

منهجية الدراسة: للإجابة عل إشكالية هذه الدراسة، سوف تعتمد على المناهج التالية:

1-المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق الى:

-ماهية الزكاة، الفقر، الدخل، الثروة وإعادة التوزيع، وعرض بعد المعلومات الإحصائية الازمة من اجل استقراء وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، معتمدين في ذلك على البيانات المتوفر في الكتب والمقالات العلمية المتخصص في هذا المجال، وإحصائيات المعلن عليها من طرف الديوان الوطني للإحصاء، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الديوان الوطني للأوفق والزكاة الجزائري وبعض المواقع الالكترونية الرسمية المتخصص.

تقسيم الدراسة: قما بتقسيم هذه الدراسة الي أربعة محاور

المحور الأول: الزكاة، مصادرها وأهدافها الاقتصادية

الزكاة هي ثالث أركان الإسلام الخمسة، وهي عبادة مالية واجبة على المسلمين الذين يمتلكون نصابًا معينًا من المال. يُعتبر إخراج الزكاة وسيلة لتطهير المال وتنميته، وهي أيضا أداة من أدوات السياسة المالية استغالتها الدول الإسلامية كوسيلة لإعادة توزيع الدخول، وتصحيح الفوارق بين الطبقات لما لها من فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة.

1-تعريف الزكاة: هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس فهي وان كانت تذكر في باب العبادات إلا أنها جزء من النظام الإسلامي المالي الاجتماعي، وتعد من موارد التكافل الاجتماعي، وفريضة من فرائض الإسلام، وحق شرعي من حقوق العباد.

في اللغة هي الزيادة، وهي البركة، والنماء، والطهارة، والصلاح (مجمع اللغة العربية،1972، صفحة 396). أما اصطلاحا فهي تكليف سنوي أو موسمي، تفرض بنسب مختلفة على القيمة الصافية للثروة، النامية أو القابلة للنماء، وتتولى الدولة جبايتها وأنفاقها على المصارف المحددة في القران الكريم لتحقيق أبعاد معينة. (جمال لعمارة، 1996، ص15).

فالزكاة أداة مالية، ذات أثار شرعية تعبدية، اقتصادية اجتماعية، ومالية نقدية منها يكسب النظام المالي الإسلامي خصوصيته ويؤكد الاقتصاد الإسلامي تميزه.

ولقد تكفل الله عزوجل بتحديد الفئات المستفيدة من حصليه الزكاة كما جاء في الآية (60) من سورة التوبة والتي جاء فيها ما يلي "۞إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ".

2-مصادر أموال الزكاة: تحدد مصادر الزكاة من خلال التطرق الى أنواع الزكاة، حيث تقسم الزكاة الى ثلاثة أنواع (سعيد بن على، الزكاة في الإسلام، ص6)،

النوع الأول زكاة النفس، النوع الثاني زكاة الفطر (بزكاة الابدان) اما النوع الثالث فهي زكاة الأموال.

سنركز في هذه الدراسة على النوعين الأخيرين وهما زكاة الفطر وزكاة الأموال، حيث ان هذه الدراسة ستكون دراسة تحليلية تهدف إلى قياس تأثير الزكاة ودورها في تدنية التفاوت والفقر في الجزائر، كما سنستعرض ذلك في المحور الرابع من الدراسة، أما بالنسبة للنوع الأول فلا يحمل تأثيرا ماديا، بل له أثر معنوي يصعب قياسه، لذا سنترك التفصيل دراسته للمختصين والباحثين في هذا المجال.

1–زكاة الفطر (زكاة الأبدان): وهي الزكاة التي تخرج عند الفطر من رمضان، وقد فرضها رسول الله على كل مسلم، صغير وكبير، ذكر وانثى، حر وعبد، غني وفقير، من المسلمين وهي مقدار يسير يسهل على النفس أداؤه عن طيب خاطر حيث قدرها النبي –صلي الله عليه وسلم: صاعا من الطعام، أو من بُرٍّ، أو تمر أو شعير، أو أقط أو زبيب، وعلى الرغم من أنها لا تعد من أدوات السياسة المالية، ألا انها تعود نفس المسلم على العطاء في العسر واليسر، ولو كان ممن يستحق أخذها (د. يوسف القرضاوي–فقه الزكاة–صفحة 1044).

1–زكاة على الأموال (المال الذي تجب فيه الزكاة أو وعاء الزكاة): من الشروط التي توجب الزكاة على الأموال هو شرط النماء، حتى وإن كانت الاموال معطلة عن النمو مثل الأموال المذخر او المكتنزة، ولم يقوم اصاحبها بتوظيفها وادراجها ضمن الأموال المتداولة، فإن الزكاة تجب عليها عند حولان الحول. وقد كانت الزكاة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم تشمل أربعة أنواع وهي:

–زكاة الانعام وتشمل الإبل والبقر والغنم.

–زكاة الزروع والثمار.

–زكاة الثروة النقدية.

–زكاة العروض التجارية.

وبما أن النماء يعتبر شرطا أساسيا في أموال الزكاة، فإن جميع الأموال الحديثة المتاحة في هذا العصر او في غيره من العصور تجب فيه الزكاة إذا توفر فيها شرط النماء، حتى وإن لم يوجد نص شرعي يوضح ذلك، وهذا ما يساهم في توسيع نطاق الزكاة(وعاءها) وزيادة حصيلتها، مما يؤدي الى ارتفاع عدد المزكين والمبالغ المستفاد منها.

3–اهداف الزكاة الاقتصادية:(د.محمود ابوزيد الصوصو، **https://www.alkhaleej.ae/** محلق/أهمية–الزكاة–واثارها–الاقتصادية،لوحظ يوم 2024/12/01) :

الزكاة عبادة مالية وحق الله تعالى، ولها تأثيرات اقتصادية إيجابية تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع والدولة. يؤدي المسلمون الزكاة بدافع الايمان، على عكس الضرائب التي يسعى الكثيرون لتجنبها عند غفلة الرقابة. ومن أبرز الاثار الاقتصادية للزكاة ما يلي:

- تساهم في تحسين مستوى المعيشة والصحة والتعليم للفقراء مما يمكنهم من أن يصبحوا قوة عاملة تساهم في التنمية الاقتصادية.
- تخفف العبء المالي عن الدولة من خلال تقديم مساعدات للمحتاجين مثل الايتام والعجزة، مما يؤثر إيجابيا على ميزانية الدولة.
- تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، فهي وسيلة لتحقيق العدالة الاقتصادية.
- تعزز الاستثمار، حيث يسعى من يمتلك المال لاستثماره، والدولة تدعم ذلك بوسائل متعددة، مما يعود بالنفع على اقتصادها ويزيد من قيمة ميزانيتها.
- توفر الامن لدولة، حيث يعتبر الفقر أحد أسباب الجريمة، والزكاة تساهم في محاربته، مما يساعد في تقليل الجريمة بشكل غير مباشر.

المحور الثاني: الفقر والتفاوت في توزيع الدخل

الزكاة، إعادة توزيع الدخل والفقر في الجزائر

1-مضمون وأسباب التفاوت في توزيع الدخل: في الآونة الأخيرة، أصبح موضوع التفاوت في توزيع الدخل محور اهتمام العديد من الاقتصاديين، حيث برز كقضية جديدة ناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين: الرأسماليين والعمال. وقد نتج عن هذا الانقسام تفاوت ملحوظ في توزيع الدخل. لذا، نجد أن العديد من الدراسات الاقتصادية الحالية تركز على هذا النوع من القضايا وتتضمن بعض هذه الدراسات تصنيف المجتمع إلى فئات أو طبقات، حيث يتم تحديد الفئات بناءً على نصيب كل منها من الدخل القومي. على سبيل المثال، تتمتع الطبقة العليا بدخل يمكنها من تلبية احتياجاتها الأساسية والترفيهية بشكل مريح، بينما تتمكن الطبقة الوسطى من تلبية احتياجاتها الضرورية والترفيهية بشكل معقول. أما الطبقة الدنيا، فإن دخلها لا يكفي حتى لتلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية.

وهناك نوع آخر من الدراسات التي تقسم المجتمع إلى خمس فئات، مما يبرز الفوارق والاختلافات بين كل فئة وأخرى، مما يتيح للباحث إمكانية التحليل بشكل أعمق. عادةً ما تكون الفئة الأدنى في المجتمع مرتبطة بالعمل غير الماهر، حيث يتمتع أفرادها بمستوى تعليمي منخفض ودخل لا يكفي لتلبية سوى جزء من احتياجاتهم الأساسية. تليها فئة أخرى تتمتع بفرص تعليمية وتدريبية محدودة، ويكون مستوى المعيشة لأفرادها أفضل مقارنة بالفئة الأولى، إلا أن هناك تداخلًا بين هذه الفئة والطبقة الدنيا، فتتكون الطبقة المتوسطة، التي تمثل الفئة الثالثة، من أفراد يمتلكون مستوى جيد من التعليم والتدريب، ويعملون في مجالات متنوعة. يتمكن هؤلاء من تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وقد يكون لديهم القدرة على الادخار. أما الفئة الرابعة، فهي عادة ما تعمل في القطاعين الخاص أو الحكومي بمستويات عالية، ويستمر أبناؤهم في التعليم حتى مراحل متقدمة. دخلهم يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية والترفيهية بشكل معقول.

فيما يتعلق بالفئة الخامسة، فهي تمثل الطبقة العليا التي تتميز بمستوى عالٍ من التعليم، حيث لا يبدأ أفرادها حياتهم العملية في سن مبكرة. تتميز دخولهم بالزيادة المستمرة، مما يتيح لهم تلبية جميع احتياجاتهم وتطلعاتهم الحضارية، ويمنحهم القدرة على الاستمتاع بالحياة. (بن لحسن الهوري، 2016، ص 103).

توجد دراسات حديثة تتعلق بتوزيع الدخل، تركز على حجم وثروة الطبقة الوسطى في المجتمع. إذ ان مستوى المعيشة لهذه الطبقة يمكن أن يوفر صورة واضحة عن توزيع الثروة داخل المجتمع، وتعتبر أطروحة لانديز (Landes) أساس هذا الاهتمام الذي أدى الى تعريف المجتمع التنموي والذي كان له الفضل في ان تقود بريطانيا الثورة الصناعية خلال قرن من الزمان (1870/1770) ويتميز هذا المجتمع بما يلي "يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول" (علي عبد القادر،2001، ص08).

2-أسباب وعوامل التفاوت في الدخل: هناك العديد من أسباب وعوامل التفاوت في الدخل تطرق اليها الباحثون والاقتصاديون سنذكر بعضها والتي يمكن ان تكون اهمها (بلحسن هوري، 2017، ص 49-50):

-الملكية او الثروة: توجد العديد من الأدلة على ذلك، خاصة في المجتمعات التي تعتمد قوانين تركز توزيع التركة على فئة محدودة، مثل بريطانيا التي تمنح التركة للابن الأكبر فقط، مما يزيد من تفاقم عدم العدالة في التوزيع. على النقيض، في المجتمعات التي توزع التركة بشكل غير حصري على جميع المستحقين، يؤدي ذلك في النهاية إلى تقليل الفجوات، رغم عدم اليقين بشأن كفاءة استخدام الموارد، لذلك، قامت العديد من الدول بفرض ما يُعرف بـ "ضريبة التركات"، وهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

-العمل: إذا افترضنا أن الدخل تم توزيعه بالتساوي بين الأفراد، فإن عدم المساواة سيظل موجوداً بشكل كبير نتيجة لعوامل تتعلق بالعمل. تشمل هذه العوامل اختلاف القدرات والمهارات الفردية، كثافة العمل، والمهن المختلفة، والتي تُعتبر من الأسباب الرئيسية لعدم التوازن

في الدخل. فعند النظر إلى أدنى مستويات الدخل، نجد أصحاب الأعمال البسيطة، بينما يتواجد المتخصصون ذوو الدخل المرتفع في القمة. يعود هذا الفارق الكبير في الدخل إلى عدة عوامل، منها الوقت والموارد المالية المطلوبة للتعليم والتدريب اللازمين للوصول إلى المستوى المؤهل لمهنة معينة.

–الفرص: إن الفرص التي يوفرها الوسط الذي يعيش فيه الفرد، والتي قد تكون مواتية لشخص دون آخر، تُعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التساوي في الدخل. والمقصود بالفرص في هذا السياق هو التسهيلات التي تقدمها المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية والتدريبية، والتي تؤهل الأفراد للحصول على وظائف جيدة ودخل مرتفع نسبياً. ومع ذلك، فإن هذه الفرص لا تتاح بالتساوي للجميع، حيث تتعلق بعضها بالتدريب المهني الضروري، بينما يرتبط بعضها الآخر بالنفوذ الاجتماعي. وهذا ما يجعل الفرص المتاحة في بيئات مختلفة تؤثر على توزيع الدخل الشخصي.

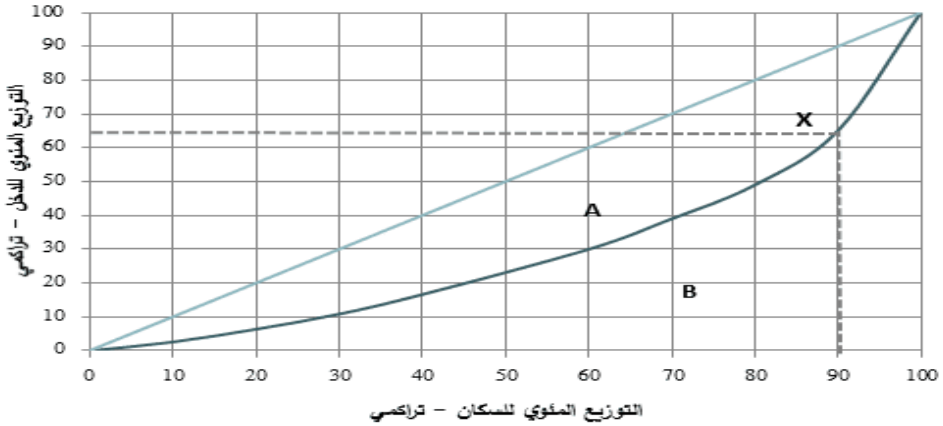
–الحروب والأزمات: إن ما نشهده في الواقع من حروب وأزمات يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وغالبًا ما تصب هذه الأزمات في مصلحة ذوي الدخل المرتفع وأصحاب الممتلكات والثروات، بينما تكون أكثر قسوة وصعوبة على ذوي الدخل المنخفض والمحدود.

3–قياس التفاوت في الدخل: هناك العديد من مؤشرات لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، والتي تعتمد في معظمها على الأساليب الإحصائية مثل المدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري ويُعتبر معامل جيني (Gini Coefficient)، الذي يعتمد على منحنى لورينز، من أبرز الأدوات المستخدمة لقياس عدم المساواة في التوزيع الدخل. (علي عبد القادر علي،2005، ص08).

فهو الأكثر انتشارا وشيوعا من حيث قياس التفاوت في توزيع الدخل والذي تعتمد فكرته على منحى لورنز، حيث ان هذا الأخير هو تمثيل رسومي لدالة التوزيع التراكمي للتوزيع الاحتمالي التجريبي للثروة، والذي طوره الاقتصادي (ماكس أو لورنز) في عام 1905، حيث يتم مقارنة منحنى لورنز بالخط المستقيم المائل بزاوية 45 درجة، الذي يمثل العدالة التامة. كلما زاد الابتعاد عن هذا الخط، زاد التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد. ونظرًا لعدم وجود دولة تتمتع بالعدالة المطلقة، فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة ستقع دائمًا إلى يمين خط المساواة التامة. كما أن انتقال المنحنى إلى الأسفل من فترة لأخرى يشير إلى تدهور حالة التوزيع وزيادة التفاوت، والعكس صحيح.

و يُعرَّف معامل جيني على منحنى لورنز بأنه النسبة بين المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث إلى إجمالي مساحة المثلث. تتراوح قيم معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة التامة، حيث يتطابق منحنى لورنز مع وتر المثلث) وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة (علي عبد القادر علي،2005، ص08)، حيث يصوّر منحنى لورنز على الإحداثي العمودي التوزيع المئوي التراكمي للدخل في بلد ما، بدءاً من 10% (أو 1%) وانتهاءً مع 100%. ويسجل على الاحداثي الأفقي التوزيع المئوي التراكمي للسكان (أنظر الشكل 1). وتمثل كل نقطة على المنحنى الحصّة التراكمية للسكّان من إجمالي الدخل. على سبيل المثال، تقول النقطة (x) على المنحنى أي أنّ 90% من السكان يحصلون على 65% فقط من الدخل، أي أنّ النسبة المتبقية من السكان (حوالي 10%) تحصل على 35% من إجمالي الدخل. (د. نعمان كنفاني، 2017، ص23).

الشكل 1: منحنى لورنز



المصدر: د. نعمان كنفاني-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، المراقب الاقتصادي، عدد 50، 2017، ص 23-

اما فيما يخص معامل جيني فيقوم الاقتصاديون بحساب المساحة بين المنحنى والخط المستقيم (A) وقسمتها على مساحة المثلث BCD الواقعة فيه ويمثل الناتج ما يعرف اقتصاديا "بمؤشر جيني"، وهو مؤشر اقتصادي عالمي معمول به لحساب التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الدول ونظرا لأن مؤشر جيني يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي، فيمكن حسابه بالعلاقة التالية:(عبد القادر، 2005، ص 09):

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (P_i - P_{i-1})(L_i + L_{i-1})$$

حيث P: التوزيع التكراري المتراكم للسكان او أصحاب الدخل، وL: التوزيع التكرار المتراكم للدخل، $P_0 = L_0 = 0$; $P_n = L_n = 1$.

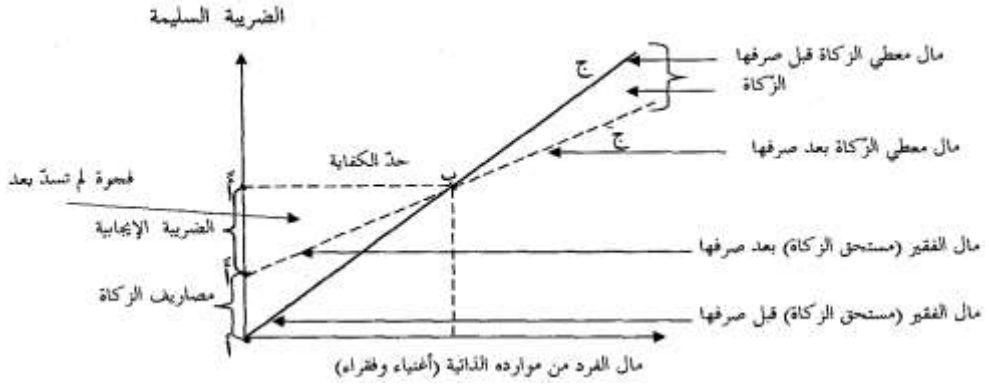
المحور الثالث: دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل ومكافحة الفقر

1-**دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل**: رغم ان الإسلام أقر التفاوت بين الناس في المعايش والأرزاق، حيث انه تفاوت فطري في المواهب والقدرات، لم يدع الإسلام الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا، حتى لا تتسع فجوة التفاوت مما يأدي الى فقدان التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين افرد المجتمع، فتدخل الإسلام بعديد الطرق والوسائل من تشريعات وقوانين وتنظيمات، لتقريب هذه المسافة والحد من طغيان الأغنياء، ورفع مستوى الفقراء، (د يوسف القرضاوي-2001-ص 50)، ولقد تميزت الزكاة من بين هذه الوسائل لأثرها الفعلي في إعادة توزيع الدخل، فهي لا تمس القشرة الخارجية للثروة أي لا تقتصر على الدخل، كما هو الحال في معظم الضرائب ولكنها في حالات عديدة تتغلغل بعيدا في صميم المال و الموارد الإنتاجية(محمد أحمد صقر،1972،ص122)، ويمكن رأيه دور الزكاة في توزيع الدخل على الأمد القصير، والامد الطويل في ما يلي:

أ-الأمد القصير: الزكاة أداة مباشرة ودائمة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة حيث انها تعمل على اقتطاع من دخول ثروات الأغنياء وإعطائها الى الفئات الفقيرة وبذلك فهي تعمل على أعادة توزيع الدخل بين الافراد على المدي القصير، فهي تعمل في هذا المدى أي القصير على إعادة توزيع الدخل أكثر منه على أعادة توزيع الثروة، حيث ان توزيع الدخل يحدث كل عام، بينما الثروة يتم بالتدريج في الاجل الطويل.

ويوضح ذلك من زاويتين (كمال رزيق، 2000/1999، ص100):

- **الزاوية الاولي**: الزيادة في الدخل من خلال الإنتاج، والزكاة في هذا الشأن تدفع جزء من الدخل إلى الاستثمار مما يوسع قاعدة الدخل، ويزيد فرص التوظيف.
- **الزاوية الثانية**: عدم تأثر الزكاة بالتضخم وارتفاع الأسعار لأنها تمثل نسبة ثابتو من القيمة، وهذا يحافظ على القدرة الشرائية للمستحقين.



الاثار التوزيعية للزكاة

المصدر: د. كمال رزيق–إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية–الجزائر 2000/1999 ص(101).

ب–الأمد الطويل: تعمل الزكاة في هذا السياق على تقنيتين الثروة وإعادة توزيعها بين الفقراء. حيث تُجمع الزكاة من الأغنياء بنسبة محددة من جميع الأموال النامية، وتُوزع على المحتاجين. وبالتالي، تنخفض ثروة الأغنياء بمقدار ما يُضاف إلى الفقراء. كما أن مجال الاستثمار يحمل احتمالية الربح والخسارة، إلا أن الخسارة لا تُعتبر في حساب الزكاة، طالما أن الزكاة تُقتطع من كل ما يزيد عن النصاب الذي يُعتبر الحد الأدنى للمعيشة.

في إطار تطبيق الزكاة، لا يمكن لأي فرد الاحتفاظ بثروته دون أن تتناقص مع مرور الزمن، حيث تسهم الزكاة في تقليصها. ومن العوامل التي تعزز فعالية الزكاة كوسيلة لإعادة توزيع الثروة أنها تُفرض على جميع الأموال المتزايدة، بما في ذلك رأس المال والدخل، دون تمييز بين الأفراد الخاضعين أو المستحقين لها. وبالتالي، تتميز الزكاة بالشمولية وامتداد قاعدة تطبيقها، كما أنها تتسم بالعدالة المطلقة. وبما أن الزكاة تُفرض سنويًا، فإنها تُعتبر أداة دائمة لإعادة توزيع الثروة.

2–**خصائص الزكاة التي تعزز فعاليتها في تقليص الفجوة في الدخل**:(بشير مهدوي، د محمد بن ميمون، 2016، ص 205)

2–1 شمول فرض الزكاة على جميع الأموال النامية– تقريبًا–التي بلغت نصابًا سواء كان المالك مكلفًا أو غير مكلف، وتعدد أوعيتها ونسبها، كل ذلك يؤدي الى زيادة حق الفقير، وبذلك تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع .وقد يحدث أن يكون المستفيدين من غير الفقراء (كالعاملين، وبعض فئات الغارمين) ...، لذلك فتحويل الزكاة لصالحهم يتم تحليله على أنه تحويل بين الطبقات.

2-2 صغَر معدل الزكاة يجعلها قادرة على إعادة توزيع الثروة بين فئات الشعب المختلفة خلال سنوات محددة .ويساعد على هذا اتساع قاعدتها بسبب صغر نصابها، مما يجعل معظم المجتمع يساهم فيها .في مقابل أن مستحقي الزكاة تشكل نسبة أقل من دافعيها في الأحوال العادية، وهذا يسهم في رفع دخولهم بصورة أكبر.

3-2 تحسب الزكاة رأسيًا، ويتم توزيعها أفقيًا :حيث تجب الزكاة في المال إذا بلغ نصابًا، وما زاد عن ذلك تتصاعد معه الزكاة بالحساب على نحو ما قرره الفقهاء .فحسابها لا يخضع لحد أعلى، بينما توزيعها يتم أفقيًا في المصارف الثمانية، أي أنها محددة النطاق في التوزيع، ومن هنا يتحقق التوازن المستمر.

4-2 عدم جواز دفع الزكاة للأغنياء والأقوياء المكتسبين- بصفة الفقر والمسكنة- ، كما أنها لا تحل للإمام أو الحاكم أو آل بيت النبي، كل هذا حماية لحق مستحقي الزكاة الذين يغلب عليهم الفقر والحاجة، وبذا يكون إسهامها أقوى في تخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع.

5-2 الزكاة ذات معدل نسبي وليس تصاعدي .ولكنها تحقق هدف الضريبة التصاعدية في تقريب الفوارق، ورفع مستوى الدخل لدى الطبقات الفقيرة؛ وذلك لأن معظم مستحقيها هم ممن لا دخل لهم، أو من ذوي الدخل المحدود .أما الضريبة فإن كثيرًا منها وإن كانت تؤخذ من الأغنياء لكنها ترجع إليهم في صورة خدمات – ولو غير مباشرة– تقدمها الدولة، وقد يكونوا يستفيدون منها أكثر من الفقراء، فهم على سبيل المثال :أكثر من يملكون وسائل النقل المختلفة سواء الخاصة أو المستعملة في نقل البضائع، في ستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات صيانة الطرق، ودعم المشتقات النفطية التي تمول من الضريبة، أكثر مما يستفيد منه ذلك الفقير الذي- في الغالب- لا يملك أي وسيلة للنقل،

ويعتمد على وسائل النقل العامة .فالزكاة تؤخذ من الأغنياء لترفع من مستوى الفقراء، وبذلك تعمل على تقريب التفاوت ومن ثم تكون قد حققت هدف التصاعد.

6-2 محلية الزكاة :كقاعدة أساسية يترتب عليها التزام بإعادة توزيع الدخل توزيعًا حقيقيًا بين السكان في منطقتها، وما زاد عن حاجات إقليمها يتم نقله إلى ما جاورها من البلدان .ومما يؤكد فعالية هذه الخاصية في إعادة التوزيع، أنها لا تسقط إلا في حالة :اكتفاء جميع مستحقي الزكاة في الإقليم الذي جُمعت فيه، أو إذا كانت حاجة إقليم آخر أكثر إلحاحًا من حاجة الإقليم الذي جمعت منه، وهذا يقتضي دراسة حاجة الإقليمين والموازنة بينهما بما يحقق مصلحة المجتمع المسلم.

7-2 تكرار الزكاة سنويًا يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الدخل والثروة .فهي تمثل آلية مستمرة لردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. هناك علاقة عكسية على المستوى الكلي بين درجة التفاوت في التوزيع، وحصيلة الزكاة المطلقة والنسبية من الدخل القومي، فكلما زاد التفاوت في التوزيع زادت حصيلة الزكاة؛ ويرجع ذلك إلى ما يُتوقع من زيادة مقدار الوعاء وانخفاض مجموع قيم النصاب على المستوى التجميعي.

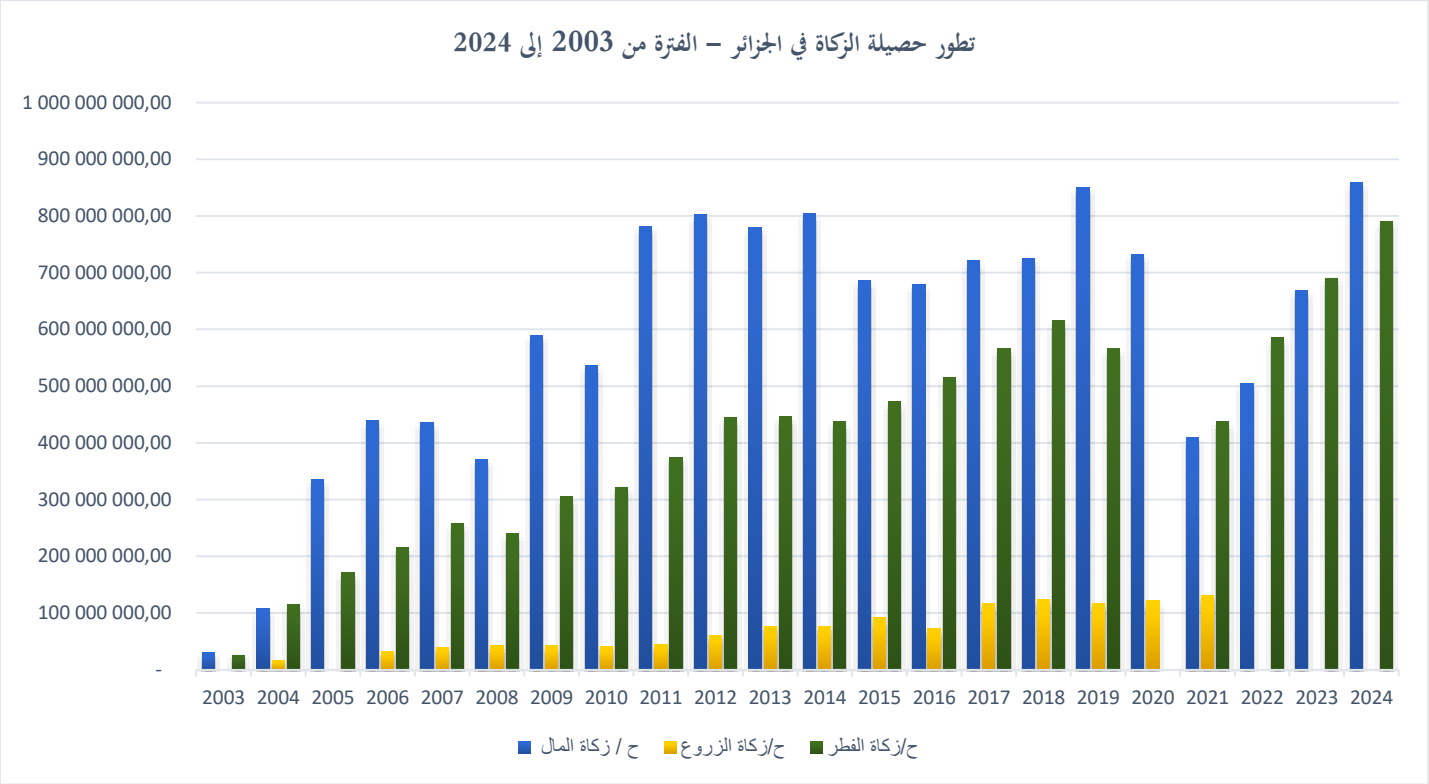
3-**دور الزكاة في مكافحة الفقر**: يهدف نظام الزكاة بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف العامة للشريعة ومقاصدها، التي تسعى إلى إسعاد الناس في جميع الأوقات وتوفير حياة كريمة لكل أفراد المجتمع. وذلك من خلال القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمع، والحد من تركيز الثروة في أيدي قلة، تُعتبر الزكاة فريضة فرضها الله على الميسورين لدعم الفقراء والمحتاجين. لذا، من الضروري تنظيم مؤسسة الزكاة لجمع الأموال واستخدامها في مكافحة الفقر في المجتمع، حيث انه لا يوجد نظام اقتصادي في العالم يمكنه معالجة مشكلة تراكم الأموال الغير مستغلة مثل الزكاة، فهي تمثل الحل الأكثر فعالية للقضاء على ظاهرة الفقر (https://elfikr.net/?q=node/29175 ، لوحظ يوم 2024/12/03 على الساعة 11و10 د).

المحور الرابع: دراسة ميدانية حول دور الزكاة في تدنية التفاوت والفقر في الجزائر

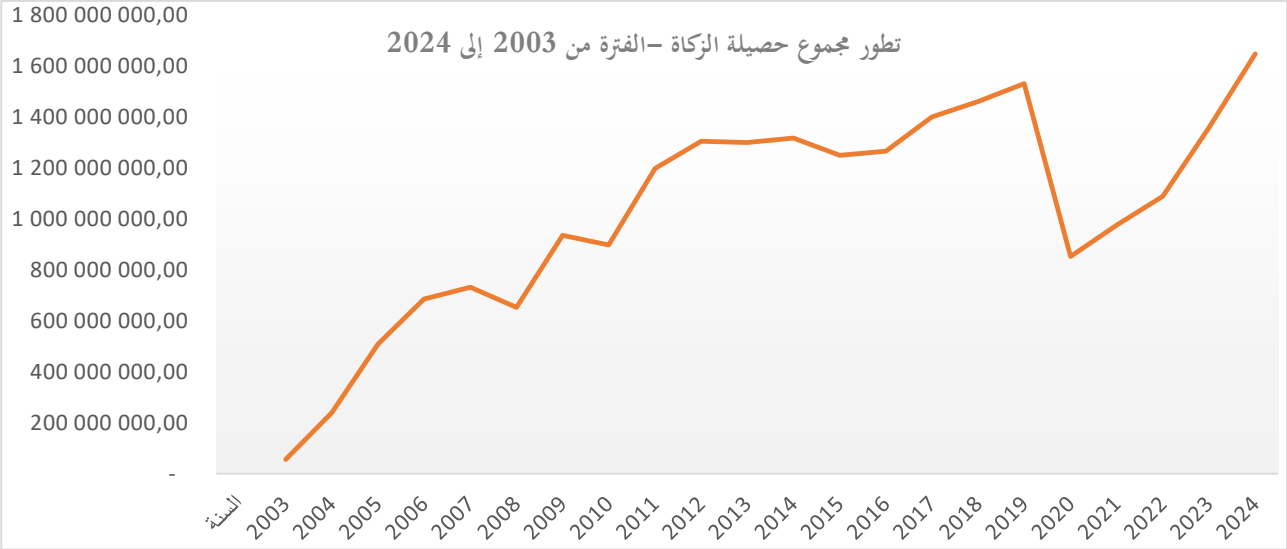
جدول(01): تطور حصليه الزكاة في الجزائر من 2003 الى 2024

السنة	(الاصناف)نوع الحصيلة						المجموع
	ح / زكاة المال	نسبة زيادة زكاة المال	ح/زكاة الزروع	نسبة زيادة زكاة الزروع	ح/زكاة الفطر	نسبة زيادة زكاة الفطر	
2003	30 394 399,45		-		25 728 172,50		56 122 571,95
2004	108 370 579,98	256,55%	16 567 254,00		114 916 162,00	346,65%	239 853 995,98
2005	335 761 165,55	209,83%	723 396,54	-95,63%	172 171 989,66	49,82%	508 656 551,75
2006	439 099 934,34	30,78%	32 119 363,76	4340,08%	215 220 889,36	25,00%	686 440 187,46
2007	435 507 262,68	-0,82%	38 843 446,56	20,93%	258 163 416,08	19,95%	732 514 125,32
2008	370 048 773,87	-15,03%	43 115 432,98	11,00%	240 960 757,50	-6,66%	654 124 964,35
2009	589 548 578,23	59,32%	42 147 194,17	-2,25%	304 969 465,00	26,56%	936 665 237,40
2010	536 621 104,24	-8,98%	40 497 584,83	-3,91%	322 074 119,50	5,61%	899 192 808,57
2011	781 299 800,17	45,60%	44 430 159,57	9,71%	373 399 511,00	15,94%	1 199 129 470,74
2012	801 478 212,80	2,58%	60 703 409,74	36,63%	444 705 479,00	19,10%	1 306 887 101,54
2013	779 147 643,48	-2,79%	75 804 974,05	24,88%	445 955 947,81	0,28%	1 300 908 565,34
2014	804 303 736,90	3,23%	76 747 250,58	1,24%	437 563 081,20	-1,88%	1 318 614 068,68
2015	685 984 292,68	-14,71%	91 711 538,40	19,50%	473 417 555,00	8,19%	1 251 113 386,08
2016	678 716 480,94	-1,06%	73 139 529,73	-20,25%	515 318 879,00	8,85%	1 267 174 889,67
2017	721 053 537,62	6,24%	115 757 832,01	58,27%	565 521 980,09	9,74%	1 402 333 349,72
2018	724 867 503,52	0,53%	123 104 565,42	6,35%	614 897 913,75	8,73%	1 462 869 982,69
2019	850 352 395,72	17,31%	116 434 777,75	-5,42%	566 148 761,36	-7,93%	1 532 935 934,83
2020	730 954 694,69	-14,04%	122 505 063,33	5,21%	-	-100,00%	853 459 758,02
2021	408 974 810,11	-44,05%	130 559 823,58	6,58%	437 426 140,45		976 960 774,14
2022	504 820 741,92	23,44%	-		584 994 442,83	33,74%	1 089 815 184,75
2023	668 497 539,76	32,42%	-		690 346 211,85	18,01%	1 358 843 751,61
2024	858 492 987,29	28,42%	-		791 020 078,50	14,58%	1 649 513 065,79
المجموع	12 844 296 175,94		1 244 912 597,00		8 594 920 953,44		22 684 129 726,38

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى الموقع الرسمي لديوان الوطني للأوقاف والزكاة بالجزائر قسم حصائل الزكاة –onwz.dz/لوحظ يوم 2024/11/17 على الساعة 12و05د–



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel 2013.



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel 2013.

قراءة إحصائية في حصيلة الزكاة وأثرها على التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الجزائر

الجدول رقم (02): مؤشر جيني في الجزائر

السنة	1988	1995	2000	2005	2011	2016	2021
مؤشر جيني	38,76	35,19	34,1	31,8	31,16	0.38	0.38

المصدر : بيانات البنك الدولي

الجدول رقم (03): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1995 –2013) (الوحدة%)

السنة	1995	2002	2008	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	22	15	11.1	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: عبد المالك مهلل، واقع الفقر في الجزائر و العالم العربي:قراءة في بعض المؤشرات، ص 117

فيما يخص التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر ، فاننا نسجل أن الجزائر حققت تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988 – 2011، و هو ما يدل ظاهريا على أن السياسات الحكومية المنتهجة حاولت احتواء تلك الطبقات الهشة التي تضررت من جراء تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي، الا أن هذا التحسن ليس كافيا فلا زال أغنى 20% من السكان يتحصلون على ما يعادل ما يتحصل عليه 70% من السكان الأكثر فقرا، و يتميز القطاع الحضري بأكثر تفاوت من القطاع الريفي.

تتشابه الزكاة في أدائها مع الضرائب التصاعدية من حيث الزامية إعادة توزيع الثروة من الفئات المالكة للثروة الى الفئة الهشة والفقيرة، وهو ما يجعل تدفق أموال الزكاة الى الفقراء عاملا يؤدي الى تقريب منحنى لورنز الى خط التوزيع المتساوي، الا أن هذا الأثر لم يتجسد في الجزائر بشكل جلي واضح نظرا لعدة عوامل:

1. **حجم التحصيل الزكوي** : حيث تشير حصيلة الزكاة بمختلف أنواعها المسجلة في الجزائر ، الى الضعف الكبير في هذه الحصيلة، ولعل المؤشر الدال على ذلك هو نسبة حصيلة الزكاة الى الناتج المحلي الجزائري، والذي لا يتعدى 0.007 بالمئة، وهو قيمة جد منخفضة لو تم مقارنتها بالدول الإسلامية الأخرى، ونتاج ذلك هشاشة مساهمة الزكاة في الجزائر في تدنية التفاوت في توزيع الدخل، و من خلال ذلك على الفقر، كما أن معامل جيني لن يتغير بعد اضافة أموال الزكاة في الجزائر. حيث تشير العديد من التقديرات الى أهمية الدعم الحكومي في التقليل من الفقر في الجزائر، أما الزكاة لم ترق بعد الى أن تصبح آلية فعالة في التقليل من الفقر في المجتمع الجزائري، ولعل عدم الزامية دفع الزكاة الى هذه الصناديق في الجزائر، إضافة الى قلة الامتثال الطوعي من أهم أسباب قلة موارد هذه الصناديق وضعف تأثيرها على تدنية التفاوت والفقر في الجزائر.

فصندوق الزكاة في الجزائر، تجربة تحتاج الى المزيد من الاعتناء و المتابعة ، ذلك أنها تحمل في طياتها بذورا للأمل، و تقدما نحو مكافحة الفقر، و استقرارا للمجتمع ، و اذا ما تم معالجة الخلل الوارد فيها ،و القضاء على النقائص المسجلة، و تدارك الأخطاء ، فانها حتما ستكون تجربة رائدة تحقق المراد ، و يبلغ المجتمع من خلالها الى هدف المنشود، فما جاع جائع من المسلمين الا بغني لم يؤد حق الله عليه.

و اذا ما أردنا تقييم هذه التجربة في الجزائر، فانه لا بد في البداية تقديم الايجابيات، و من ثم طرح النقائص و مواطن الخلل، حتى يتسنى تقديم مقترحات تحسين أداء الصندوق. مما لا شك ابتداءا أن هذا الصندوق قد استطاع أن يحقق العديد من الايجابيات و المزايا لم نكن لنصل الى تجسيدها لولا خوضنا لهذه التجربة ، و من جملة ما حققه ما يلي :

- هذا المشروع هو تجسيد لعبودية الله و تحقيق لركن عظيم في ديننا، و انقياد لأوامره، و لا شك أن الخير كل الخير في تحقيق مراد الله فينا، فهو أساس كل بركة ، و طريق كل خير، و سبيل كل رشاد.
- ترسيخ فكرة الزكاة في أوساط المجتمع ، و هو ما يقربنا الى الاقتصاد الاسلامي بحكم أنه البديل الأنسب الى اقتصادياتنا، فالزكاة قبل كل شيء هي فكر تربوي أخلاقي ، و ما أحوجنا الى أخلقة الاقتصاد، فالزكاة هي من أسمى معاني التكافل و التضامن ، و هذا الصندوق على الأقل جعل هذه المعاني تكتسح عالم الاعلام ، و هي خطوة محمودة بدون شك.
- هذه التجربة ،كونت في الجزائر أكبر تنظيم تطوعي ، أساسه اللجان القاعدية و الولائية و المسجدية، و قد هب لذلك جم كبير و كم هائل من المتطوعين ، و هذا في حد ذاته تلاحم و تعاون لخدمة الأمة.
- في ظل هذا المشروع ، تم التشجيع على الاستثمار و محاربة الاكتناز، و مساعدة العديد من الفقراء و المساكين، و قد قدمنا سابقا بعض الأرقام حول ذلك.
- عقد العديد من الاتفاقيات مع بنك البركة في الجزائر.
- انقاذ العديد من المؤسسات الغارمة في الديون.
- المساهمة في تحديد الفقراء و احصاء المساكين في ربوع الوطن، ابتداءا من الحي الى البلدية الى الدائرة الى الولاية فالوطن، و لعل ذلك يعود الى اشراك المسجد كخلية أساسية في المجتمع المدني.

و لكن في المقابل ، هناك العديد من النقائص و مواطن الخلل و العديد من المشاكل التي تحول دون الأداء الجيد لصندوق الزكاة في الجزائر ، و لعل من أبرزها ما سنورده اختصارا في النقط الآتي ذكرها فيما يلي :

- ضعف التفقه في الزكاة عند المكلفين بها، و ضعف الثقة عندهم اتجاه العاملين عليها ، ما جعل العديد من الأغنياء يرفضون تسليم أموالهم الى صندوق الزكاة، ظنا منهم أنهم يسلمونها الى وزارة الشؤون الدينية التي لا يثقون فيها، و لعل غياب الثقة هنا، ما هي الا

صورة من غياب الثقة بين الرعية و الراعي ، و هذا راجع الى استفحال ظاهرة فساد المسؤولين في المجتمع الجزائري، و تكون صورة سوداء قاتمة بالرشوة و الاختلاس و السرقة للمسؤولين الرسميين في أذهان أفراد المجتمع.

- عدم وجود قانون واضح المعالم الى حد الساعة ، من شأنه توضيح كيفية تحصيل و تقدير الزكاة، و أنواعها، و شروطها و الفصل في المنازعات و الطعن و مختلف المسائل المتعلقة بها، بل ما هو موجود حاليا ما هو الا بعض المناشير و المراسيم الوزارية، بحيث لا سبيل الى تحقيق الاداء المتميز و تجسيد الجدوى الاقتصادية لصندوق الزكاة الا باطار قانوني واضح المعالم يمنح الاستقلالية للصندوق و من تم يفتح المجال واسعا أمام عمليات التطوير ،كالادارة و المحاسبة و الاحصاء و الرقابة و التوزيع، و الغريب في الأمر أنه مؤخرا ، قررت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف تحويل صندوق الزكاة الى مؤسسة الزكاة ذات طابع اجتماعي في اطار العمل الجمعوي ذو طابع ديني، و بالتالي أصبح صندوق الزكاة عبارة عن جمعية وطنية تجمع و توزع ، تخلو من أدوات الرقابة تحت وصاية الدولة و إشرافها مما يعني أن صندوق الزكاة في عوض أن ينشأ بقانون واضح و أن يدعم بترسانة قانونية تنظيمية شاملة لجميع جوانب الزكاة، تحول الى جمعية وطنية و ما هو ببعيد عنا المشاكل التي تتخبط فيها الجمعيات من نزاعات و صراعات داخلية ، مع تسيير عشوائي بعيد عن الطريقة العلمية الرشيدة.
- عدم وجود ارادة سياسية جادة للتعامل مع صندوق الزكاة ، ما جعل المجتمع الجزائري يفتقد الى الآثار الايجابية المنتظرة من الزكاة، فهناك احساس بغياب ارادة سياسية تتعامل مع الزكاة كفريضة شرعية لا بد من القيام بها و تطويرها على أحسن حال.
- قلة و ضعف الحصيلة التي يجبيها الصندوق ، و ذلك بسبب احجام الكثير من المزكين على دفع الزكاة الى الصندوق، ذلك أن دفعها للصندوق ليس إجباري بل هو اختياري، و من جهة أخرى فاننا نسجل ضعف في عملية احصاء الفقراء ، ما يفسر قلة المستفيدين.
- عدم وجود ملائمة لنظام الضريبة مع الزكاة في الجزائر ، و لو كان هناك تنسيق قانوني ، فانه حتما سنصل الى نتيجة أحسن.
- غياب التكوين المتخصص في تسيير الزكاة عند العاملين عليها.

2. توجيه الزكاة إلى المساعدات ذات الغاية الاستهلاكية بدلا من المشاريع ذات الغاية الإنتاجية، حيث يتم استعمال موارد صناديق الزكاة في مساعدات نقدية وغذائية للفقراء التي لها أثر قصير المدى خال من الأثر التنموي الذي يقلل من التفاوت والفقر، وما يزيد الأمر سوءا هو ضعف التحصيل الزكوي.
3. عدم وجود تنسيق واضح بين سياسات الحماية الاجتماعية المنتهجة في الجزائر وبين صناديق الزكاة، تشير المسوح الميدانية العديد من حالات الاستفادة المزدوجة من المساعدات يقابلها حرمان للعديد من الفئات من أموال الزكاة ومن برامج الحماية الاجتماعية، خاصة مع عدم وجود منصات رقمية وقواعد بيانات التي توفر المعلومة في حينها وتنصف جميع المحرومين.
4. اقتصاد غير رسمي نشيط ويستحوذ على عدد معتبر من الأنشطة الاقتصادية، والعديد من الثروات يتم تداولها تحت مظلة هذا الاقتصاد دون أن يكون للزكاة حظ منها.
5. قلة وعي المجتمع الجزائري بالدور التنموي للزكاة ومدى مساهمتها في بعث التنمية، حيث لا زال المجتمع الجزائري ينظر الى الزكاة باعتبارها مساعدة اجتماعية نابعة عن العطف والشفقة. وليست أداة فعالة في بعث المشاريع الإنتاجية، وعلى المستوى الرسمي لا نجد أي مبادرة رسمية تحفيزية تقدم للأغنياء مزايا واعفاءات ضريبية إذا أثبتوا دفعهم للزكاة.

الخاتمة:

أمام هذه العوائق لا بد من اقتراح العديد من المقترحات ، التي من شأنها أن ترقى بصندوق الزكاة في الجزائر الى مستوى المأمول و المنتظر ، و أن تحقق الزكاة دورها التنموي المنوط بها ، و على رأسه مكافحة الفقر و تحقيق التوزيع العادل للثروات، و من بين هذه المقترحات ما يلي :

- العمل على انشاء هيئة مستقلة للزكاة مع وضع اطار قانوني، باعتبار مؤسسة الزكاة مؤسسة من مؤسسات الدولة يجب أن تتمتع باستقلاليتها الكاملة ، في اطار التعاون و التنسيق و التكامل مع الوزارات و الهيئات و المؤسسات ذات الصلة كمؤسسة الأوقاف و الضرائب و المالية و صناديق التأمين و مؤسسات دعم الشباب.
- ترقية الوظيفة الاستثمارية للزكاة و ذلك بانشاء بنك للتمويل و الاستثمار تابع لمؤسسة الزكاة.
- ضرورة تبني استراتيجية التكوين قائمة على فتح مدرسة عليا لعلوم الزكاة و الأوقاف و تدريس فقه الزكاة في الجامعات و المعاهد ، و انشاء مركز أو مراكز بحث في مستجدات الزكاة بما يتوافق مع التطور الحاصل، و القيام بنشاطات علمية و تثقيفية من أجل نشر ثقافة الزكاة و بصفة دورية، و هذا ما يساهم حتما في تكوين الموارد البشرية اللازمة لتجسيد و تطوير مكانة الزكاة، كما يجب انتقاء الموارد البشرية و العاملين عليها على أساس الكفاءة و التقوى و الاخلاص.
- التمهيد تدريجيا للأخذ بمبدأ الزامية دفع الزكاة الى مؤسسة الزكاة، شريطة أن تكون لهذه المؤسسة سمعة طيبة بين أوساط المجتمع.
- تسخير المجتمع المدني و تجنيده لانجاح مشروع الزكاة، و تفعيل ما يسمى بالقطاع الثالث و هو القطاع المكمل للقطاع العمومي و القطاع الخاص، القائم على العمل الخيري و التطوعي ، و هو قطاع بدون شك يساهم و بفعالية كبيرة في نشر التنمية المحلية.
- تشجيع البحوث و الدراسات المروجة لمشروع الزكاة ، و المبرهنة على جدوى مؤسسة الزكاة في تفعيل التنمية.
- العمل على انشاء مؤسسة عالمية للزكاة، تنسق و تتكون من مؤسسات الزكاة بين الدول الاسلامية ، و يكون هناك نقل للأموال بين الدول و مشاريع كبرى ، تنفع جميع الدول ، و هذا بعد دولي للزكاة من شأنه أن يأتي بالخير الوفير و العطاء الجزيل.
- الاستفادة من التجارب القائمة كتجربة ماليزيا و السودان، و محاولة سد النقائص و التأقلم و التكيف مع الواقع الجزائري.
- ضرورة جود هيئة شرعية مركزية لمؤسسة الزكاة في الجزائر ، يكون لها الفصل النهائي في مستجدات الزكاة و الوقف، و تعمل على نشر المزيد من الأبحاث و الدراسات في هذا الاطار.

المراجع:

-المؤلفات

1--مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، 1972/1392، طبعة 2، المجلد الثاني، دار المعارف، مصر.

2-د يوسف القرضاوي، 1422 هجري/ 2001 ميلادي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.

3-د يوسف القرضاوي، فقه الزكاة-دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة-الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1393 هجري/1973 ميلادي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

4-محمد مروان شموط، 2024م، زكاة المال في قرارات وتوصيات المجامع، الطبعة الثانية، بيت الزكاة.

-الأطروحات

1-خليل حسين، 2024م، دور الزكاة في معالجة مشكلة التفاوت في الدخل-برمجة باستخدام المحاكاة على مستوى الوحدة-علوم اقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

2-كمال رزيق، 1999-2000، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، عاوم اقتصادية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3-عبد الحليم فضل الله، 2015م، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

-المقالات

1-سمير ايت يحي،2019م، تشخيص التفاوت في الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09/العدد:03 مكرر (الجزء الأول) /2019، ص512-533.

2-فارس كريم بريهي،2018م، قياس التفاوت في توزيع الدخل والنفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الاسرة لعام2012، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والخمسون، ص 169-188.

3-أسامة عبد المجيد العاني،2017م، الزكاة كألية لتوفير حد الكفاية وأثرها على إعادة توزيع الدخل دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، ص336-353.

4-بختي زوليخة،2021م، أثر الزكاة على الاستهلاك "دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2003-2016)"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جبلالي ليابس، سيدي بلعباس-الجزائر، الجلد 17، العدد 02،ص 476-491.

5-حسام غرداين،2020م، التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، ص 159-176.

6-بن لحسن الهواري، 2016م التفاوت في توزيع الدخل واشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، الجزائر، العدد السادس، ص102-119.

7-بن لحسن الهواري، 2017م، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 02، ص46-69.

8-بنشلاط مصطفي،2022م دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ص 63-78.

9-قادة بحيري،2016م، الزكاة ودورها في توفير السيولة من خلال إعادة توزيع الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 12، ص 47-62.

10-بشير مهدي ومحمد بن ميمون، 2016م أثر تطبيق الزكاة في إعادة توزيع الدخل: دراسة قياسية في دول إسلامية مختارة للفترة 1990-2013م، مجلة بيت المنشور (مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية)، العدد(04) دولة قطر، ص 197-241.

11-احمد أبو بكر، 2024، محددات التفاوت في توزيع الدخل في ماليزيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد السادس والعشرون، العدد 02، ص 11-44

12-د. نعمان كنفاني 2017، مفاهيم وتعاريف اقتصادية (عدالة توزيع الدخل: منحنى "لورنز" و "معامل جيني"-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، المراقب الاقتصادي، عدد 50، ص 02-24.

13- عبد المالك مهلل ،واقع الفقر في الجزائر و العالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر، العدد -22(2) ص 117.

-المداخلات

1--محمد أحمد صقر، الزكاة والضرائب المعاصرة، بحث ألقى في أسبوع ندوة التشريع الإسلامي تحت أشراف جامعة بنغازي البيضاء، نقلا عن الدكتور فؤاد عبد الله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة.

-مواقع الانترنيت

1-https://data.albankaldawli.org/ (موقع مجموعة البنك الدولي).

2-https://marw.dz/ (موقع وزارة الشؤون الدينية والاوقاف للجزائر).

3-https://www.onwz.dz/ (موقع الديوان الوطني للأوقاف والزكاة).

4-https://www.ons.dz/ (موقع الديوان الوطني للإحصائيات).